الأمم المتحدة

E/CN.6/2014/NGO/126

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
6 December 2013
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة

الدورة الثامنة والخمسون

١٠-٢١ آذار/مارس ٢٠١٤

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة، واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من جمعية الإرساليات الطبية الكاثوليكية، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

210114 200114 13-59985X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بيان

لا يمكن إغفال أو إنكار التقدم الكبير الذي تحقق في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ومن المعروف أن المنظمات الدينية تقوم بدور مهم في تحقيق هذه الأهداف، ومن ذلك برامج الغذاء والجوع، والتعليم، والرعاية الصحية، والإسكان، والمياه والمرافق الصحية. إننا مستمرون في هذا المسعى، وبخاصة في المناطق التي لا تتوافر فيها الخدمات الحكومية. إن تجربتنا الجماعية تدعو إلى استمرار الأهداف المتفق عليها عالمياً لمكافحة الفقر بعد عام ٢٠١٥، فهناك ٨٧٠ مليون نسمة ما زالوا يصارعون واقع الجوع والفقر كل يوم.

إن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يتطلب تحولاً اجتماعياً واقتصادياً واسع النطاق، وشراكات، وإرادة سياسية. إننا نعترف بالتقدم الواسع المتحقق. بيد أن الالتزامات القائمة ما زالت بعيدة عن التحقق. ونؤكد أن تعزيز المساواة بين الجنسين من منظور حقوق الإنسان ومساهمات النساء والفتيات وتمكينهن أمور أساسية، على النحو المكرس في منهاج عمل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، ولا غنى عن القوانين الدولية لا لبلوغ الأهداف فحسب، ولكن أيضاً للمشاركة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وتعزيزها.

المرأة والفقر

يتزايد التسليم بأن الفقر ما زال يتركز بكثافة في المناطق الريفية (حيث يعيش ٧٥ في المائة من عمال العالم الفقراء)، وأن تحقيق تقدم واسع في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية الدولية الأخرى يعتمد اعتماداً بالغاً على تحسين التنمية الزراعية والريفية. وتقول منظمة العمل الدولية إن النساء يشكلن ٦٠ في المائة من العمال الفقراء. ويشترك فقر العمال في كثير من خصائص الفقر المدقع.

وفقراء الريف هم غالبا من صغار المزارعين (ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى) أو من العمال الزراعيين العاملين بأجر (ولا سيما في جنوب آسيا). والمرأة الريفية هي العمود الفقري للزراعة في أنحاء كثيرة من العالم النامي. فهي تنتج نصف غذاء العالم؛ وهي في بعض البلدان النامية تنتج ما يصل إلى ٨٠ في المائة من الغذاء، ولكنها لا تحصل غالبا على ما يكفي من الغذاء. وفي هذا السياق فإن قانون الأمن الغذائي في الهند جدير بالثناء، وبأن تحتذيه البلدان التي تجابه أوضاعا مماثلة.

الفقر والشرور الاجتماعية

وفقا للبنك الدولي، فقد تحققت في عام ٢٠١٠ الغاية ١ من الأهداف الإنمائية للألفية، وهي تخفيض نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف. ولكن ما لم يلاحظ هو أن الفقر يتخذ أشكالا جديدة، كالاتجار بالبشر، وأنه يتزايد. وتشير الدراسات إلى أن من يقعون في قبضة المتاجرين بالبشر هم الفقراء فقراً مدقعاً، واللاجئون بسبب المناخ، ومن يتركون بلدانهم بعد نشوب نزاع، وأغلبهم من النساء والفتيات. وما لم يعالج السبب الدفين للفقر، فلن يتسنى تفادي عواقبه، كالاتجار بالبشر، وزواج الأطفال، والدعارة، وغير ذلك من الشرور الاجتماعية.

وليس هناك تفتيش على الشركات المتعددة الجنسيات، وبخاصة الصناعات الاستخراجية، التي لا تكتفي باستغلال الموارد الطبيعية، ولا سيما في بلدان الجنوب في العالم خارج حدود الكوكب، بل تدمر أيضاً أراضي مجتمعات الشعوب الأصلية وسبل كسب رزقها، مما يدفعها إلى الفقر المدقع.

الصحة

تحقق تقدم كبير في الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بالمسائل الصحية، حيث إن الصحة ترتبط بأكثر من خمس من الغايات الثماني. ولا يزال حصول النساء والفتيات على الخدمات الصحية أمراً فائق الأهمية. ويوفر مجتمع المنظمات الدينية طائفة واسعة من الخدمات الصحية، ومنها خدمات صحة الأم والطفل، التي ساهمت في الإنجازات المتحققة في غايات كل منها.

إن عدم وجود الرعاية الطبية الأساسية والمكملات الغذائية، والمعدلات المرتفعة للوفيات النفاسية ووفيات الأطفال، واستمرار تفشي فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأمراض، كلها أمور تعني أن نساء وفتيات كثيرات يتولين تقديم الرعاية لأسرهن وأفراد المجتمع الآخرين دون حماية ملائمة (ولا سيما من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل وغير ذلك من الأمراض المعدية).

ولا تحصل المرأة على تقدير أو أجر على عملها في تقديم الرعاية. وتؤدي زيادة حصول مقدمات الرعاية على التدريب في مجال الرعاية الطبية إلى إتاحة الفرصة لهن لخدمة مجتمعاتهن بمهارات أخرى، أو للحصول على أجر مقابل ما يقدمن من مهارات.

التعليم

جاء في التقرير العالمي لرصد أنشطة التعليم للجميع، الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، أن الأزمة المالية تلقي بالملايين في هوة الفقر المدقع. وتوصّل التقرير أيضاً إلى أن البلدان ذات الدخل المنخفض تقدم تعليماً سيئاً، وأن نظم التمييز الطبقي، ولا سيما في الهند، تعوق التعليم في جنوب أسيا.

ويشير التقرير إلى أن الهند، التي تضم أكبر نسبة من السكان الأميين في العالم، تحقق تقدماً. ففي عام ٢٠١١، ارتفع معدل محو الأمية في الهند بنسبة ٨ في المائة، واصلاً إلى ٧٣ في المائة، في مقابل ٦٤,٨ في المائة في عام ٢٠٠١.

ولا تزال التفاوتات بين الجنسين متجذرة بعمق، ففي ٢٨ دولة في العالم النامي، لا تذهب إلى المدرسة سوى تسع فتيات أو أقل مقابل ١٠ فتيان. وبحلول عام ٢٠١٥، سيظل ٥٦ مليون طفل في سن التعليم الابتدائي خارج المدرسة.

ويرتبط تعليم الفتيات بشكل حاسم بتقرير المصير، وتحسين الصحة، والحالة الاجتماعية والاقتصادية، والنواتج الصحية الإيجابية للأم والطفل. على أن الفتيات ما زلن يشكلن ٥٥ في المائة من السكان غير الملتحقين بالمدرسة. إن التعليم مهم لتمكين المرأة.

العنف ضد النساء والفتيات

تتعرض امرأة من كل ثلاث في أنحاء العالم للعنف في مرحلة ما من حياتها، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى الحمل والإجهاض غير المرغوب فيهما، في جملة أمور. ويشكل هذا تحدياً في القرن الحادي والعشرين.

ولا يمكن القضاء على الوفيات النفاسية والحالات المتصلة بالحمل بغير تمكين المرأة. والوفاة النفاسية هي السبب الأول لوفاة المراهقات فيما بين ١٥ إلى ١٩ عاما من العمر، وفي بلدان عديدة تترع خدمات الصحة الجنسية والإنجابية إلى التركيز حصراً على النساء المتزوجات، وتتجاهل احتياجات المراهقات والنساء غير المتزوجات.

إن تمكين المرأة، بما في ذلك كفالة الحصول على المعلومات الصحية والتحكم في الموارد، كالنقود، مهم لتحقيق المساواة بين الجنسين والإنصاف في مجال الصحة. غير أن نسبة الإناث إلى الذكور في اكتساب الدخل هي دون التكافؤ بكثير في جميع البلدان التي تتوافر عنها بيانات.

وأشار الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف الجنسي في حالات النزاع إلى أن اغتصاب امرأة أو طفل أو رجل لا يزال ”غير مكلف“ إلى حد بعيد في حالات النزاع. وقال إن بإمكاننا، لأول مرة في التاريخ، أن نعكس هذا الواقع، ولكن ذلك يتطلب قيادة، وشجاعة سياسية، وتصميماً لا هوادة فيه على التصدي بنفس القدر لوحشية من يغتصبون الأبرياء لمكاسب عسكرية أو سياسية.

وفي حزيران يونيه ٢٠١٣، سلم مجلس الأمن في قراره ٢١٠٦ (٢٠١٣) بأن الملاحقة القضائية على نحو متسق وصارم لمرتكبي جرائم العنف الجنسي ضد المرأة، ولا سيما في زمن الحرب، تتسم بأهمية أساسية لردعه ومنعه. والرسالة هي أن الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي في حالات النزاع لن يكون مسموحاً به، وأنه سيوضع حد للإفلات من العقاب.

وعلى جميع الحكومات مساندة بيان الأمين العام بأن هناك حقيقة عامة واحدة تنطبق على جميع البلدان والثقافات والمجتمعات: العنف ضد المرأة مرفوض بتاتاً ولا يمكن تبريره أو السماح به على الإطلاق.

وتوصي المنظمة الأمم المتحدة والدول الأعضاء باعتماد التدابير التالية:

- تنفيذ قرارات مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، و ١٨٨٨ (٢٠٠٩)، و ١٨٨٩ (٢٠٠٩)، و ١٩٦٠ (٢٠١٠)، و ٢١٠٦ (٢٠١٣) لمنع جميع أشكال العنف ضد الفتيات والنساء
- اجتثاث الأسباب الدفينة للفقر من أجل وضع حد للاتجار بالبشر، وزواج الأطفال، وغير ذلك من الشرور الاجتماعية
- تعزيز تمكين المرأة من خلال الحصول على التعليم والتنمية الاقتصادية
- تعزيز قيادة المرأة، بما في ذلك المشاركة في جميع هيئات صنع القرارات
- تعزيز الوسائل التي يمكن بها إشراك الرجل في تعزيز المساواة بين الجنسين وفي زيادة المساهمة في صحته وصحة أسرته ومجتمعه
- وضع سياسات وبرامج مراعية للمنظور الجنساني.

الاستنتاجات

لا يتوقف تقدم البلد على ناتجه المحلي الإجمالي فقط. يقول المهاتما غاندي: ”يمكنك الحكم على مجتمع من طريقة معاملته للنساء“. إن مشاركة المرأة والاستفادة من كامل

طاقتها مهمتاًن ليس فقط لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بل أيضاً لتحقيق التنمية المستدامة. ومن المحتم تغيير النموذج للابتعاد به عن ثقافة ومواقف مؤسسة على السلطة الأبوية، التي هي السبب الرئيسي للعنف ضد المرأة. إننا بحاجة إلى العمل معاً لإعادة التوازن إلى علاقات القوة من أجل العدالة وحقوق الإنسان، وذلك بجهد مشترك تبذله الحكومات والمجتمع المدني والجماعات الدينية.

ملاحظة: هذا البيان أيدته المنظمات غير الحكومية التالية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي: جماعة السيدة العذراء والراعي الصالح للأعمال الخيرية، جمعية سانت فنسنت لبنات المحبة، مؤتمر القيادة الدومينيكية، منظمة إدموند رايس الدولية، جمعية راهبات مارينول للقديس دومينيك، الشراكة من أجل العدالة العالمية، مؤسسة القلب المقدس الدينية للسيدة مريم، مؤسسة الإرساليات الساليزية، منظمة الكأس المقدسة، معبد التفاهم، منظمة فيفات الدولية.